

أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي وافقت عليها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير لجيبوتي في أيار 2013 واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في أيار 2018 وافقت جيبوتي على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يلي مجموعة من التوصيات الدورة الثانية المقبولة التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (3)، (4)

جيبوتي

الاستعراض الدوري الشامل (UPR)
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 25 أيار 2013 (الدورة الثالثة)؛ التقرير النهائي للفريق العامل: 8 حزيران 2013 (A/HRC/24/10).
- إعداد تقارير منتصف المدة: أيار 2016.
- المشاورات الوطنية: تشرين ثاني 2016 - تموز 2017
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: تموز 2017 - أيلول 2017
- الاستعراض المقبل: أيار 2018

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في جيبوتي (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
	تم التصديق عليها مع إعلانات
	تم التصديق عليها مع تحفظات
	تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات
	تم التوقيع عليها بدون تصديق
	لم يتم اتخاذ إجراء
	اتفاقية حقوق الطفل
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم



مواصلة إعطاء الأولوية للسياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر والجهل، وضمان تمتع الجميع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.



اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوسيع نطاق العلاج المضاد للفيروسات للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. مواصلة تنفيذ السياسات التي من شأنها زيادة إمكانية الوصول إلى أفضل جودة لخدمات الرعاية الصحية.



ضمان تنفيذ الخطة الشاملة للتعليم الوطني 2010-2019 لتوفر فرصا متساوية للفتيان والفتيات. زيادة الاستثمار في التعليم وتحسينه للقضاء على الأمية في المناطق الريفية.



وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للقضاء على الممارسات الضارة، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري، وتنشوية الأعضاء التناسلية الأنثوية وعدم المساواة عند الحصول على الميراث وعدم الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة، وبدعم من القادة الدينيين والمحليين، والمجتمع المدني، والرجال والفتيات، فضلا عن غيرها من الجهات ذات المصلحة. مضاعفة الجهود لمنع العنف ضد المرأة والطفل ومكافحته والمعاقبة عليه، ومكافحة فعالة للممارسات التقليدية الضارة بالمرأة، ولا سيما في المناطق الريفية. اتخاذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتيات، وحماية حقوقهن، ولا سيما التعليم على جميع المستويات، وتلقيها الرعاية الطبية في جميع مراحل الحياة، وخاصة أثناء الحمل.



إعطاء الأولوية للأنشطة المتعلقة بتعزيز وحماية حرية النقابات العمالية بغية مواصلة تعزيز دور نقابات العمال الحرة والمستقلة. تعزيز الجهود الحالية الرامية إلى تحسين نظام الإنتاج الوطني لخلق فرص عمل كافية للتغلب على الفقر والحد من البطالة.



مواصلة الجهود في إصلاح القانون الجنائي في جيبوتي وقانون العقوبات من خلال إدراج تعريف واضح للتعذيب والحظر الصريح للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة المزدوجة في القانون الداخلي. مواصلة تعزيز دور ولاية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان متشبا مع مبادئ باريس. تعديل الأحكام التمييزية في قانون الأسرة من أجل مواءمة تلك الأحكام مع أحكام الاتفاقية. النظر في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك النساء والأطفال. تعزيز الرقابة القضائية على ظروف الاحتجاز. اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حرية التعبير وتكوين الجمعيات بما في ذلك السماح بمشاركة أحزاب المعارضة والمجتمع المدني.